http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1511) السنة السادسة - الثلاثاء (19) ايار 2009

بشأن تفضيله النظام الرئاسي

ردود افعال متباينة على تصريحات المالكي

بغداد / المدى

أثارت تصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي بشأن تفضيله النظام الرئاسي بدلا من النظام البرلماني ردود أفعال متباينة من المشاركين في العملية السياسية في البلاد. حيث قال القيادي في الإئتلاف الموحد جلال الدين الصغير أنه من المبكر طرح مثل هذه المواضيع، ويجب أن نرى المناخ السياسي في الانتخابات المقبلة ،وماذا يمكن أن يكشف باعتبار أن عملية الانتخابات لو جرت بطريقة سلسلة ضمن آليات الديمقراطية البحتة ولم يجر فيها ما يمكن أن يكون مثار قلق لهذه المكونات .معتبرا أنه من حيث سياق الديمقراطية تجري الأمور بالطريقة التي أشار اليها المالكي، ولكننا اعتمدنا مبدأ التوافق للمكونات المختلفة بسبب حكومة الوحدة الوطنية، لوجود واقع الهواجس وقلق المكونات. وفي اطار هذه التحولات والتسابق إلى الظفر بمقاعد أكثر في البرلمان والمخاوف من الخسارة قال الصغير إن كتلة الإئتلاف العراقي الموحد تطمح لإشراك جميع المكونات فيها ،ولا أعتقد أن المكونات السياسية سوف تبتعد كثيرا عن مسألة تأكيد الذات باعتبار أن تجربة أربع سنوات لا يمكن لها أن تكون كافية في بلد اضطربت فيه الأمور السياسية والأمنية بشكل كبير، وما زال القلق يكتنز الكثير من العقول والنفوس.وكان المالكي في حوار خاص مع قناة الحرة قال بأنه يرى أن «النظام الرئاسي أفضل من البرلماني إذا كان الأخير وفق الاستحقاق الانتخابي، وأن يكون الإنتخاب مباشرا من الشعب»، موضحا أن نتائج الانتخابات الأخيرة أربكت مواقف الكثيرين، لأنها غيرت الخريطة السياسية، وأعادت صياغة حاضر العراق وربما مستقبله نحو الأفضل.ويرى المحللون أن تصريح المالكي هذا وحثه العراقيين على التعاون في محاربة الفساد الإداري تمهيدا لجلب الاستثمارات إلى البلاد، هي خطوات تسبق الانتخابات المقبلة وانسحاب القوات الأمريكية من المدن، وقد يعطي تصورا مضطربا للمشهد العراقي في ظل هذه المخاوف وتدفع بعض منافسيه إلى طرح مشاريعهم المستقبلية. وبهدف التخلص من البناء الخاطئ للعملية السياسية ومحاولة كسب الشارع العراقي يعتقد المالكي أن المرحلة المقبلة في العراق تفرض الانتقال من الائتلافات الطائفية إلى الائتلافات الوطنية، معتبرا أن المحاصصة الطائفية كارثة على العراق.وأثار طرح المالكي حفيظة اغلب المشاركين في العملية السياسية ومنهم جبهة التوافق العراقية التي وصفت على لسان رئيسها عدنان الدليمي، دعوة المالكي إلى تحويل نظام الحكم إلى رئاسي بدلا من البرلماني، بالمخالفة للدستور ولا تتماشى مع أحكامه، قائلا «إن هذه الدعوة لا تحقق أي مكاسب للشعب العراقي لأن النظام في العراق، قائم على ديمقراطية توافقية وهي الأفضل له.ويقول المراقبون إن المالكي يتحرك على أكثر من جبهة بهدف تحسين أدائه وكسب ثقة الناس قبل انتخابات البرلمان ،بعد أن تمكن من الاستحواذ على إدارة أغلب محافظات الجنوب، الأمر الذي خلق له متاعب مع شركائه في الإئتلاف الذين خسروا العديد من مكاسبهم، وولد لديهم الخوف من خسائر أخرى مستقبلا بعد رفض الشارع العراقي نغمة الطائفية التي كانت تعمل وفقها اغلب الكتل ذات التوجه الديني. والقراءة التي يقدمها المراقبون عن الأوضاع في العراق لمرحلة مابعد انسحاب القوات الأمريكية من مراكز المدن تشير إلى احتمال بروز عنف جديد ذي طابع سياسي أكثرمنه مسلح، خصوصا بعد تغير موازين القوى ذلك أن القوات العراقية باتت أكثر قوة لكن العملية السياسية مازالت تعاني ثغرات وأزمات وصراعات مختلفة وعدم ثقة بين مكوناتها. ويذهب أغلب العراقيين، والمحللين إلى الخشية من ظهور موجة جديدة من العنف عندما تغادر القوات الأمريكية، المدن العراقية في حزيران المقبل على الرغم من طرح القوات الأمريكية والعراقية بدائل لتلافي الانتكاسات ولكن القادة الأمريكيين وضعوا خططا تتيح إعادة نشر قواتهم من قواعد بالمحافظات إذا لزم الأمر. وفي هذا الاطار يقول ليث كبة المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية السابقة أن الحفاظ على الأمن والنظام يمكن للعراقيين تحقيقه، لكن انسحابا أمريكيا أكثر جدية من العراق سيؤدي لفراغ في السلطة، واحتمال حدوث التوترات قائم في العراق.من جانبه رحب رئيس جبهة الحوار الوطني صالح المطلك بالدعوات الى نبذ المشروع الطائفي، الا انه عبر عن اعتقاده بأن معظم تلك الدعوات لا يعدو كونه «شعارات انتخابية. وقال المطلك : بدأنا نسمع اليوم الكثير من الشعارات الوطنية الداعية الى الانتقال بالعملية السياسية من المرحلة الحالية التي اتسمت بالطائفية والمحاصصة، لكننا نعتقد ان البلاد تحتاج الى فترة اطول كي تتخلص من تركة السنوات الست الماضية. وعبر عن اعتقاده بأن تغير مزاج الشعب العراقي هو الذي يقف وراء هذه الشعارات، فالعراقيون ملّوا من المحاصصة في كل شيء والطائفية المقيتة. وحذر من خطورة ان تكون تلك الشعارات اعلامية واعرب عن استعداده للتحالف مع اي طرف يؤمن بالمشروع الوطني. وعن دعوة رئيس الوزراء الى الاخذ بالنظام الرئاسي قال المطلك ان النظام الرئاسي افضل من البرلماني، ويخلص العملية السياسية من التوافقية البرلمانية، لكنني اعتقد ان الوضع الطائفي الحالي لا يسمح بالانتقال الى هذا النظام، لأنه سيؤدي الى حكم طائفة او قومية معينة وليس حكم الغالبية.وتمهيدا لإحتواء احدى التوترات من المقرر ان يكون اجتماع مرتقب بين المالكي ورئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني خلال الأيام المقبلة، لبحث جملة من القضايا على الساحة العراقية، وفي مقدمتها الملفات العالقة بين بغداد وأربيل. وبهدف تخفيف رد فعل الشركاء السياسيين وفي هذا الاطار قلل علي الدباغ الناطق باسم الحكومة العراقية من اهمية تصريحات المالكي باعتبارها تمثل وجهة نظره الشخصية وقال إن المالكي لم يطالب بتغيير دستوري بل إنه أعطى رأيه الشخصي وأن هناك دستوراً ملتزماً به الحكومة العراقية وأن النظام العراقي نظام برلماني دستوري ، مضيفا أن المالكي كان يعبر عن رأيه الشخصي في المفاضلة بين النظامين في أن يكون اختيار رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة وليس من قبل الكتل السياسية، فيما يرى سياسيون حاجة هذه الدعوة للاستفتاء أو تأخرها، وأنه كان ينبغي اعتمادها في بداية العملية السياسية أو أنها مخالفة للدستور أو هي إلتفاف على حلفائه، لكنها حركت الشارع السياسي لإعادة الإصطفاف وتشكيل كتل تبتعد عن المظهر الطائفي الذي رافق الولادة الأولى للعملية السياسية، سعيا لكسب الناخب في المرحلة المقبلة، وهو مايخطط له المالكي بطريقة أوسع من منافسيه مستفيدا من موقعه الحالي، ورفض العراقيين لتلك التوجهات التي دفعوا ثمنها غليا من دماء أبنائهم. كما اعتبر النائب عن الاتحاد الاسلامي الكردستاني سامي الاتروشي ان النظام الرئاسي في الدول النامية هو نظام التفرد بالسلطة وهو مخالف لمبادئ الدستور العراقي. واضاف الاتروشي انه لايتوقع ان يحظى رأي رئيس الوزراء نوري المالكي باعطاء الافضلية للنظام الرئاسي على البرلماني اي قبول من الكتل السياسية التي لم يسبق لها ان ناقشت الموضوع في اللجان المختصة خلال السنوات الماضية، لافتا الى انه لم يتم الانتهاء حتى الان من المواد الخلافية في تعديل الدستور لنتفاجأ بسعي المالكي باضافة موضوع اخر يعقد الخلافات اكثر مما هي عليه الان، على حد وصفه.

فيما وصف النائب سليم الجبوري عضو البرلمان عن جبهة التوافق تصريحات رئيس الوزراء بأن الديمقراطية تتحقق من خلال النظام الرئاسي لا البرلماني بالرؤية المتأخرة، مؤكداً ان جبهته لا تمانع ذلك اذا كان الأمر يستوجب إعادة صياغة الدستور من أساسه. وقال الجبوري إن الكثير من الكتل السياسية بما فيها الائتلاف العراقي وكتلة التحالف الكردستاني كانوا قد اتفقوا على ان يكون نظام الحكم نظاما نيابيا.

ويرى النائب عن القائمة العراقية عزت الشابندر أن المالكي لم يكن موفقاً في اختيار الوقت الملائم لإطلاق رؤيته السياسية حول النظام الرئاسي، التي لا يمكن أن تفسر من قبل بعض الأحزاب إلا في إطار الرغبة بالعودة إلى حقبة الدكتاتورية والشمولية متجاهلة أن هذا الشكل من نظام الحكم معمول به في دول مختلفة تتمتع بقدر عالٍ من الديمقراطية على حد قوله.مضيفا انهً سواء أكان نظام الحكم برلمانياً أم رئاسياً فإن الأساس في هذا الأمر ليس النظام فحسب وإنما القيادات السياسية التي تعمل بموجبه، وهنا تكمن حقيقة المشكلة، فالنظام البرلماني الحالي في البلاد الذي يمنع إطلاق يد المسؤول إلى مديات يشعر معها بولادة الدكتاتورية في نفسه، يسهم في المقابل بتحجيم دوره ومسؤولياته وبالتالي عرقلة عمله وعدم إفساح المجال له للقيام بواجباته والتزاماته من موقع المسؤولية حسب تعبيره .وشددت البرلمانية عن كتلة الائتلاف الشيعي الموحد ندى السوداني على أنه من الخطأ الظن بأن النظام الرئاسي سيمهد الطريق إلى الشمولية والدكتاتورية، لأن انتخاب رئيس الجمهورية سيكون من قبل الشعب، كما وأنه لا يعني بالضرورة إلغاء النظام البرلماني، إذ يمكن التعشيق بين النظامين في وحدة متكاملة تتناغم وأحكام الدستور الذي يحدد صلاحيات رئيس الجمهورية من جهة ويعطي للبرلمان الدور المراقب للسلطة التنفيذية من جهة ثانية. وأردفت «وعليه فأنا أؤيد ما ذهب إليه رئيس الوزراء، وبتصوري أن هناك عديداً من دول العالم تأخذ بهذه المزاوجة في الحكم على حد تعبيرها. هذا ويبقى الدستور العراقي الفيصل سواء في تصريحات المالكي او في ردود الافعال المتابينة.

بالرغم من ارتفاع معدلات البطالة فيه

العمالة الأجنبية تتوافد على العراق

بغداد / شهاب العزاوي

تشير معدّلات البطالة في العراق إلى ما يوازي ١٦٪، وعلى الرغم من ان هذه النسبة قد تكون اقل بكثير من الواقع لكن ذلك لم يحد من توافد العمالة الأجنبية على العراق الناهض من بين أنقاض الحروب.

فالتحسن الأمني الملموس حفز على تصاعد أعداد الوافدين على العراق للعمل وكسب الرزق خصوصا من الدول الآسيوية الفقيرة كالهند أو بنغلاديش. ففي كل يوم، يحتشد آلاف العراقيين في شوارع بغداد وسائر المحافظات بحثاً عن عمل، ويشير العمال إلى ما يعتبرونه إجحافاً يتعرضون له في سوق العمل تتعلق بتفضيل الأجانب عليهم بسبب كلفتهم الرخيصة.وكأن عمال العراق لا تكفيهم مشاكل انعدام الأمن وفقدان فرص العمل وانتشار العنف وتعثر الاقتصاد، حتى ألمت بهم مصاعب جديدة، ناجمة عن ظهور أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية، وتحديدا البنغالية، التي باتت تنافسهم على موارد رزقهم بقبولها العمل وفق أدنى الشروط والرواتب، والتي باتت أمرا مألوفا منذ شهرين تقريبا في الفنادق والمطاعم وبعض المستشفيات الخاصة، دخول تلك العمالة أثار آراءً مختلفة بين الحكومة وبين المواطنين إلا أن أرباب العمل فضلوا الأجانب لأسباب عدة. ويقول مدير احدى شركات جلب العمالة الأجنبية إلى العراق، إن الأسباب الأساسية التي تدفعهم للجوء إلى العمالة البنغالية تكمن في أجورهم المتدنية التي لا تتجاوز مائة إلى مائتي دولار شهريا، بالاضافة الى التزامهم الجدي في الأداء، بالإضافة إلى قلة الأجور التي يتقاضوها كرواتب، و مؤخرا تم افتتاح بعض المكاتب في بغداد تقوم بجلب الأيدي العاملة من الدول الآسيوية، ويتم ذلك عبر إجراء عقد عمل بين صاحب الشركة أو الورشة مع العامل الأجنبي بواسطة المكتب، فتتكفل برواتبهم ومساكنهم وإطعامهم أيضا.من جانبهم يرى بعض الوافدين من العمال إن الظروف في العراق أفضل نسبيا من العمل في بعض الدول الأخرى في الخليج حيث يقول أمين الله، بنغالي الجنسية، انه أتى إلى العراق بعد استتباب الوضع الأمني بداية العام الماضي لكسب الرزق حيث يعمل في ورشة لغسل السيارات في كربلاء.ويقول، إن الخوف تملكه عند وصوله إلى بغداد لكنه وجد إن الأمن سائد وخاصة في محافظات الوسط والجنوب، على عكس ما تتناقله وسائل الإعلام.

اما أبو بكر وهو بنغالي أيضا، يعمل في احد الفنادق في مدينة النجف، فيقول انه يفضل العمل في العراق، وان راتبه الشهري هنا ٢٠٠ دولار فضلا عن تأمين صاحب الفندق الطعام والسكن مجانا، في حين عندما كنت اعمل في السعودية اجري كان ١٥٠ دولاراً فقط مع تحملي نفقات السكن والطعام. مؤكدا إن إعداد العمال الأجانب ستزيد أكثر وأسرع خصوصا بعد أن تصلهم الأخبار منا باستتباب الأمن وتحسن الأوضاع المعيشية والامنية في العراق.

ويدرك العمال البنغال أن الأوضاع الأمنية في العراق خطيرة، لكن قلة فرص العمل في بلادهم تدفعهم للمجازفة.

لكن مشتاق جارالله، وهو عامل عراقي يعاني هذه المشكلة، عبّر عن دهشته لأنه غير قادر على العمل وإعانة أطفاله، في حين أن فرص العمل تتوافر للأجانب. ويقول لم نعمل منذ ثلاثة أشهر، الشركات تحضر العمال من الخارج ونحن لا نعمل.. يجب أن تكون لنا الأولوية بالحصول على عمل في بلدنا.

وعلى بعد أمتار من جارالله، كان عدد من العمال البنغال قد باشروا أعمالهم المعتادة، بعد أن وصلوا – بأغلبهم – من بنغلاديش عن طريق شركات توظيف عبر إمارة دبي.

وخلال السنوات الثلاث الماضية برزت في اربيل والسليمانية ، العديد من الشركات الاهلية المتخصصة في استيراد واستقدام العمالة الاجنبية من الدول الافريقية والاسيوية، مثل اندونيسيا والفلبين والنيبال واثيوبيا وغيرها. وغدت مشاهد العمال البنغال ببدلاتهم الفسفورية الخضراء وهم ينظفون شوارع المدينتين ظاهرة مألوفة مثلما الحال بالنسبة للشغالات الاثيوبيات والاندونيسيات والفلبينيات العاملات في مطاعم واسواق وفنادق المدينتين

واللافت ان المراكز الامنية المعنية بشؤون العمال الاجانب في الاقليم لم تسجل حتى الان اي حوادث مؤسفة من اي نوع تتعلق بهؤلاء العمال، مثل قتل العمال او الشغالات من قبل مخدوميهم او ارباب اعمالهم او الاستحواذ على اجورهم او استغلالهم.

وقد وصلت العمالة البنغالية حتى إلى قلب الصناعات المرتبطة بالتقاليد العراقية، وبينها صناعة الحلويات، ويقول محمد عبدالله مير، يمتلك دكانا لبيع الحلويات، إن دوافع استخدامه هذه العمالة هي بحت اقتصادية، لأن العامل العراقي لن يعمل بأقل من ٥٠ دولاراً بالأسبوع، بينما يقبل البنغالي بذلك.

بينما رأى مواطنون عراقيون بأن مسألة توافد العمالة والاعتماد على الايدي العاملة الاجنبية يتناقض تماما والوضع الحالي الذي يعاني اغلب الشباب العراقي قلّة الموارد والاعمال، لأنه في حال إغراق سوق العمل العراقية بالعمالة الاجنبية الرخيصة سيتسبب ذلك في رفع معدلات البطالة اكثر مماهي عليه الان، خاصة إننا نرى المئات من الخريجين الشباب من مختلف اصناف الشهادات وهم يقبعون في ظل امل العثور على فرصة عمل..ويقلق اخرون من ان شركات الإعمار الضخمة التي ينتظر العراقيون دخولها كي تتوفر لهم فرص عمل مختلفة تتناسب واختصاصاتهم، يقلق هؤلاء من ان هذه الشركات ستفرض ايضا دخول عمالتها معها لتقليل تكاليف المشاريع وزيادة الكسب المادي.

مع اقتراب موعده

مسؤولون عراقيون يدرسون مراحل الانسحاب مع الجانب الامريكي

بغداد /المدى

في الوقت الذي تقترب فيه عقارب الساعة من الموعد المحدد لانسحاب القوات الاجنبية من المدن والقصبات العراقية،تصاعدت درجات القلق لدى المسؤولين بعد العمليات الارهابية الاخيرة والتي عدها البعض ضعفا في الاجهزة الامنية، وهذا مادفع القادة الامنيون الى تكثيف اجتماعاتهم مع الجانب الامريكي لدراسة مراحل تنفيذ الاتفاق الامني ورسم ملامح الترتيبات النهائية لانسحاب القوات الاجنبية الذي سيتم اواخر الشهر المقبل.في هذا الاتجاه ذكرمسؤول رفيع في الجيش الامريكي في تصريحات اعلامية ان القوات الاميركية لن تتدخل في الخطط التي تضعها الحكومة لحفظ الامن في المدن بعد انسحابنا منها موضحا ان الامرلا يعني عدم العودة او الدخول الى المدن اذا طلبت الحكومة ذلك، خصوصا في العمليات العسكرية وعمليات التطهير التي تقوم بها القوات العراقية. واشار الى ان القوات الاميركية اختبرت جاهزية القوات الامنية العراقية على الامساك بزمام الملفات الامنية داخل المدن من دون الحاجة الى قوات الجيش الاميركي، وان نتائج الاختبار كشفت تنامي القدرات العراقية بشكل جيد ، لكن لا يمكن القول ان القوات الامنية العراقية وصلت الى الجاهزية الكاملة فالمشوار ما زال طويلا.

في غضون ذلك، ينتظر رئيس الوزراء نوري المالكي تقارير مفصلة تقدمها وزارتا الدفاع والداخلية خلال ايام تتضمن تقويما شاملا للوضع الامني في البلاد استعدادا لوضع الاستراتيجية الامنية المقبلة في اعقاب الانسحاب الاميركي من المدن.وفي السياق نفسه يعقد مسؤولون عراقيون اجتماعات يومية مع الجانب الاميركي لتقويم مراحل تنفيذ الاتفاق الامني والبحث في الترتيبات النهائية لأنسحاب القوات الاميركية من المدن والقصبات العراقية الذي سيتم أواخر الشهر المقبل.واعلن مسؤولون امنيون عراقيون استكمالهم وضع الخطط لملء الفراغ، فيما أكد الجيش الاميركي ان القوات العراقية لا تزال في حاجة الى الخبرات.فيما اكد مدير مركز القيادة في وزارة الداخلية عضو اللجنة العليا المشتركة لتنفيذ الاتفاق الامني اللواء عبدالكريم خلف ان اللجان القائمة على تنفيذ الاتفاق الامني تواصل عملها لتنفيذ بنود نقل الصلاحيات الامنية من القوات الاميركية الى السلطات الامنية العراقية، مؤكدا التزام الجانب العراقي بجداول تسلم الملف الامني من القوات الاميركية في حزيران المقبل في كل مدن العراق.

واضاف خلف في تصريحات صحفية ان وزارتي الداخلية والدفاع اكملتا اعداد خطة امنية لإعادة انتشار القوات العراقية بعد انسحاب القوات الأميركية تقوم على مبدأ مهم وهو عدم الاعتماد على الجانب الاميركي بشكل كامل على عكس الخطط الامنية التي كانت توضع سابقا موضحاً ان المهمات الامنية بعد نهاية عمليات الانسحاب ستُقسم بين وزارتي الداخلية والدفاع، بحيث تتسلم الشرطة مراكز المدن اما الجيش فيتسلم محيط المدن والحدود لمنع تسلل الارهابيين اليها.ولفت الى ان الخطة تتضمن اشراف وزارتي الداخلية والدفاع على الوضع الامني في بعض المدن العراقية فيما ستقوم وزارة الداخلية وحدها بتسلم زمام الامور في عدد من المدن الاخرى، مشيراً الى ان التقارير تتضمن تقويما شاملا للأوضاع الامنية في كل محافظة ومدى حاجتها الى القوات الامنية من حيث العديد والعدة فضلا عن القدرات الشاملة للقوات العراقية.وبموجب الاتفاق الأمني شكلت لجنتان وزارية وتنفيذية اوكلت للأولى مهمة الاشراف ومتابعة بنود الاتفاق الامني بالاضافة الى تسجيل الخروقات التي قد تحدث لدى تنفيذه، فيما تشرف اللجنة التنفيذية، التي تأخذ طابعا عسكرياً، على انسحاب القوات الاميركية من البلاد من جهة وتشكيل غرفة عمليات للتنسيق مع القوات الاميركية وتحديد المهمات العسكرية للقوات الاميركية والتي ينص الاتفاق على ضرورة العلم المسبق للحكومة وموافقتها.وكان الرئيس الامريكي اوباما قد حث القادة العراقيين في أثناء زيارته إلى بغداد الشهر الماضي على العمل بشدة على وحدة سياسية بين فصائل البلد الدينية والإثنية، في حين قال قائد القوات الأمريكية في العراق، الجنرال ريموند اوديرنو، الأسبوع الماضي إن الخطوة المقررة في ٣٠ من حزيران المقبل لسحب القوات القتالية الأمريكية من المدن العراقية الكبيرة هي في المسار الصحيح على الرغم من موجة التفجيرات الانتحارية التي حدثت مؤخرا.وفي السياق نفسه أكدت صحيفة الكريستيان ساينز مونيتور أن مسؤولي الاستخبارات الأميركية مشغولون في العراق بقضية احتمالات عودة القاعدة، لكنّهم خلصوا الى أنّ المكاسب الأمنية لن تنتكس أو تنهار، بسبب الهجمات الانتحارية الأخيرة، حتى إذا نفذت القاعدة سيلاً جديداً منها، مؤكدة أنها قد تؤثرمن جهة أخرى في قرار الحكومة العراقية بصدد بقاء بعض القوات الأميركية في مواقع الاضطرابات .وذكرت الصحيفةإنّ مسؤولي الاستخبارات يرون أنّ القيادة العراقية، وهي تستعد لخوض الانتخابات في نهاية السنة قد تعيش حالة تذبذب في مواقفها السياسية، الأمر الذي يلجئها الىمناورة الطلب من القوات الأميركية لمسك بعض المدن كالموصل وديالى. وأوضحت الصحيفةأنها أجرت سلسلة من المقابلات مع كبار المسؤولين العراقيين والأميركان وضباط الاستخبارات الأميركية، وكلهم يجمعون على أن المكاسب التي تحققت في مواجهة القاعدة في العراق ستستمر في تحديد قدرة المجاميع الارهابية على زعزعة الاستقرار أو مواجهة القوات الأمنية العراقية الأكثر قوة أو مواجهة الحكومة التي وصفوها بأنها أكثر ثقة بنفسها.

لكنّ وجهة النظر بشأن التقدم الأمني في بعض المدن الأكثر اضطراباً، لا تميل الى تأكيد أن المسألة الأمنية محسومة. وتؤكد الصحيفة أن مسؤولي الأمن العراقيين في محافظتي نينوى وديالى يقولون بثبات إنهم يحتاجون الى «مساعدة القوات الأميركية» لمرحلة ما بعد ٣٠ حزيران الموعد النهائي للرحيل عن المدن. وتذكر الصحيفةأن رئيس الوزراء نوري المالكي قد أوضح في بيان أخير له أنه لن يطلب من القوات الأميركية البقاء في تلك المدينتين، فيما يؤكد المخططون العسكريون أنّ الارهابيين قد يزحفون باتجاهها خلال المدة التي تسبق الانتخابات المقبلة.وكان الجنرال (أوديرنو) قد حذر من أن الموصل بحاجة الى مكوث القوات الأميركية لضمان عدم عودة المتمردين الى السيطرة على المدينة. وينظر الآن الى استراتيجية وضع القوات الأميركية بالقرب من مواقع السكان على أنها المحاولة التي تشكل عاملاً مهما في تخفيض العنف والمحافظة على المكاسب الأمنية التي تحققت حتى الآن. في غضون ذلك ذكرت مصادر حكومية ان رئيس الوزراء سيقرر على ضوء التقرير وبالتشاور مع الوزراء الامنيين الاستراتيجية الامنية المقبلة لافتا الى ضغوط تطرح نفسها عند وضع الخطة ابرزها بعض التقارير التي تتحدث عن بقاء الاوضاع الامنية في بعض المدن على وضعها المتردي عند توقيع الاتفاق الامني فيما توقعت الحكومة حينها ان وضع هذه المدن سيتغير بعد ستة شهور. مشيرالى اناتخاذ قرار باستثناء بعض المدن من الانسحاب الاميركي يشكل تحدياً للحكومة إذ سيستخدم معارضوها ذلك ضد المالكي. وبين المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه انه قديتم التفكير في آلية تتضمن اسنادا اميركيا في المدن الساخنة مقترنا بموافقة عراقية تتجاوز الآليات الروتينية التي تأخذ وقتا طويلا كما تم الاتفاق عليها اول الامر.